



سياسة الولايات المتحدة تجاه حظر انتشار الأسلحة النووية (1945-1974)

أ.م.د. سلام فاضل حسون المسعودي
جامعة كربلاء/كلية التربية للعلوم الانسانية

ملخص البحث

كانت الجهود الأمريكية لمنع الانتشار تهدف إلى إقناع أو إجبار الدول شبه النووية على الانضمام إلى نظام عدم الانتشار من خلال التحكم في نقل المواد والتكنولوجيا النووية ولعل الأهداف الصريحة لسياسة منع الانتشار الأمريكية ذهبت باتجاه تحقيق هدفين: أولهما تعزيز انتشار التكنولوجيا النووية للطاقة والبحث العلمي، وثانيهما منع تطوير الأسلحة النووية في دول أخرى غير الدول الخمس التي تمتلك أسلحة نووية. واستناداً لذلك كان غرض هذه الدراسة هو تقييم دور وفعالية سياسة عدم الانتشار الأمريكية مع الإشارة إلى الدور الذي أدته بعض الدول النووية في التعامل مع هذه السياسة مثل الاتحاد السوفيتي والصين وبريطانيا وفرنسا .

حفزت العديد من الأحداث السياسية والاقتصادية بعد الحرب العالمية الثانية الاستجابة الأمريكية لاحتمال انتشار المزيد من الأسلحة النووية في الدول النووية في أوروبا وآسيا. ولعل اختبار السوفييت للانفجار النووي عام 1949 والصين عام 1964 كانا من الأسباب الرئيسية التي دفعت الولايات المتحدة للسير بهذه السياسة خشية المنافسة الخطرة في هذا المجال ناهيك عن التطور الواضح للبريطانيين والفرنسيين في القدرات النووية، لدرجة أن بدأ كل من فرنسا وألمانيا في تلبية متطلبات السوق النووي من خلال تزويد الدول بدورات الوقود النووي الأمر الذي أقلق الأمريكيين ودعاهم للعمل بسياسة منع الانتشار النووي. دراستنا هذه تتبع هذه السياسة التي مرت بمرحلتين تم تفصيلهما في صفحات البحث

تاريخ الاستلام
2025/6/17
تاريخ القبول
2025/2/1
تاريخ النشر
2025/3/1

الكلمات الرئيسية:

يتناول هذا البحث موضوع [سياسة حظر الانتشار النووي الأمريكية] من خلال دراسة [الطاقة النووية للدول التي تسعى لأمتلاكها]. يهدف البحث إلى [أبرز الدور الأمريكي في منع انتشار هذه السياسة وتجنب أمتلاك بعض الدول للسلح النووي أبان الحرب الباردة]

1. المقدمة

أثار انتشار الأسلحة النووية الكثير من الأبحاث والتكهنات في المؤسسات الحكومية والأكاديمية، ولاسيما في الولايات المتحدة، حول الآثار التي ستحدثها الدول الحائزة للأسلحة النووية على السلام والاستقرار العالميين. ولعل السؤال الأكثر طرحاً حول هذا الموضوع هو ما مدى خطورة انتشار الأسلحة النووية على السلام الدولي؟ والواقع طرحت ثلاث وجهات نظر للإجابة على هذا السؤال؟

الأولى: أن وجود قدرات نووية متماثلة بين الدول المتنازعة سيكون له تأثير خطير على السلام العالمي، وفي ذلك إشارة إلى أن صناع القرار غير ميالين لاستخدام قدراتهم النووية لأنهم يدركون العواقب المدمرة لاستخدامها أكثر من غيرهم. أما الثانية فقد كانت على العكس من الرأي الأول حيث يرى أنصار هذا الرأي بأن القدرة على صنع أسلحة نووية من أحد طرفي الصراع الثنائي أو كلاهما سيخلق شعوراً بعدم الأمان من كل طرف تجاه الطرف الآخر، بحيث يتخلى صناع القرار في حال حدوث الأزمات عن تمسكهم بدعواتهم بإحلال السلام وعن حذرهم الشديد في تجنب استخدام الأسلحة المحظورة والخطيرة. وتمثل الرأي الثالث في انعدام قدرة الأسلحة في التأثير على سلوك الدول أثناء الأزمات. وعلى الرغم من هذه الآراء يبقى الرأي السائد والمتداول بأن سعي الدول لامتلاك الأسلحة النووية هو الخطر الأكبر الذي يهدد السلام العالمي أكثر من الوضع الراهن لمخزون الأسلحة النووية.

أن أساس الاعتقاد بأن زيادة انتشار الأسلحة النووية سيؤدي إلى كارثة نووية، قائم على حقيقة مفادها أن "الدعم الجيوسياسي والتقني الكبير غائب في المناطق التي من المحتمل أن تنتشر فيها الأسلحة النووية"، ولهذا فإن استفزازات الأعمال العدائية، والافتقار إلى الخبرة في الاستخدامات التقنية والسياسية للأسلحة النووية في الدول النووية الحديثة، سيزيد من احتمالية اندلاع حرب نووية إقليمية. على العكس من الاستقرار الذي تحقق في إدارة الردع النووي بين الولايات المتحدة وأوروبا والاتحاد السوفيتي، حيث أن الظروف الدولية التي حافظت على سياسة الردع أبان الحرب الباردة من الصعب إعادة انتاجها وتوظيفها في الدول شبه النووية (الدول النامية التي تسعى لامتلاك السلاح النووي)، وبعبارة أخرى فإن العوامل التي تساعد على تصعيد التنافس والنزاعات طويلة الأمد في الدول النووية حديثاً ستكون قوية لدرجة أن قادتها سيكونون على استعداد للمخاطرة بحرب نووية شاملة، كما أن تعرض الترسانات النووية الجديدة للحوادث والتخريب والهجمات ربما سيزيد من احتمالات التفجير المفاجئ لمخزونات هذه الأسلحة في خضم الصراع المستمر، وعلى الرغم من شيوع هذا الرأي إلا أنه يبقى تخميناً، إذ لا يوجد دليل تجريبي معاصر لأثبات أن الدولة التي "تصبح نووية" في خضم الصراعات الملحة هي أكثر عرضة لاستخدام الأسلحة النووية من الدولة التي "تصبح نووية" في ظل ظروف مستقرة، ومع ذلك ومن المنطقي أن هذا الرأي يبدو هو الأكثر منطقية بناءً على الحالة الوحيدة التي أصبحت فيها الولايات المتحدة دولة نووية حيث استخدمت قدرتها المكتسبة حديثاً لإنهاء القتال في الحرب العالمية الثانية باستخدامها للسلاح النووي في اليابان.

حاول البحث الإجابة على بعض التساؤلات ذات العلاقة بموضوع البحث منها مثلاً، ماهي احتمالية اندلاع حرب نووية مع تزايد عدد الدول التي تسعى لامتلاك السلاح النووي؟ وما هي الدوافع والحوافز التي تلهم الحكومات لتطوير قدرات الأسلحة النووية؟ وما هو موقف الولايات المتحدة من قيام دولة ما بتطوير أسلحتها النووية؟

حتى وقت قريب، كان هناك قدر ضئيل من الاهتمام أو القلق بشأن الدور الذي لعبته سياسة حظر الانتشار الأمريكية إما لزيادة أو تقليل انتشار الأسلحة النووية. من المقبول عموماً أن سياسة عدم

الانتشار الأمريكية أصبحت غير فعالة بشكل متزايد تجاه الدول شبه النووية. ومن المقبول أيضاً أنه بغض النظر عن مدى ضلالة البنية التحتية العلمية أو النووية المحلية، فإن أي دولة بالإمكان أن "تصبح نووية" نظراً للحوافز العسكرية والسياسية المناسبة، لذلك أصبح من الواضح بشكل متزايد أن نقل التكنولوجيا النووية لأغراض الطاقة والبحث والأغراض الطبية يزيد بشكل كبير من احتمالية قيام الدول من تطوير بنى تحتية نووية تساعد في النهاية في إنتاج الأسلحة النووية. بالنظر إلى الدوافع المقبولة عمومًا مثل (المشاكل الأمنية، المكانة الدولية، الحوافز الاقتصادية، إلخ)، يبدو أن تقليل الحوافز والدوافع الأمنية لتطوير الأسلحة النووية هو الوسيلة الفعالة لكبح انتشار الأسلحة النووية، بصرف النظر عن تقييد نقل المواد النووية والضمانات الدولية بتجنب التصنيع. يجب أن تضم الاتفاقية الملائمة لمنع الانتشار عددًا لا يحصى من التكتيكات التي تعزز النفوذ الأمريكي على السياسات الاستراتيجية العسكرية والطاقة للدول شبه النووية. على الرغم من اختلاف الحوافز والدوافع لتطوير أسلحة نووية بين دولة وأخرى. لهذا يمكن القول إن مهمة هذه الدراسة تقييم الدور الذي لعبه النفوذ السياسي والاقتصادي الأمريكي في تقليل أو زيادة دوافع وحوافز كل دولة لتطوير مستوياتها الحالية من القدرات النووية.

بين عامي (1945 - 1970)، أدت مرحلتان من انتشار الأسلحة النووية إلى خلق الوضع الراهن للأسلحة النووية وظهور سياسة عدم الانتشار الأمريكية. بدأت المرحلة الأولى رداً على تطوير الاتحاد السوفيتي لقدرته على أسلحته النووية. وقد تم التصدي لهذا الحدث من خلال انتشار التكنولوجيا النووية برعاية أمريكية وتطوير قدرات الأسلحة النووية في أوروبا (فرنسا وبريطانيا العظمى)، وبرنامج "الذرة من أجل السلام"، وإنشاء الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وتميزت المرحلة الثانية بدخول الصين إلى النادي النووي في عام 1964. وقد واجه هذا الحدث توافقاً أمريكياً-سوفيتياً مشتركاً لمعاهدة عدم الانتشار لعام 1968. دراستنا هذه تتبع الأثر التاريخي لسياسة عدم الانتشار الأمريكية على انتشار التكنولوجيا النووية والأسلحة النووية خلال الفترة (1945-1974).

3. التحليل والمناقشة

المرحلة الأولى : (1945 – 1964).

كان رماد هيروشيما وناغ زاكي في عام 1945 من الأدلة التاريخية على أن الولايات المتحدة قد أدخلت أكثر الأسلحة المشؤومة التي عرفها الإنسان آنذاك، كانت أول محاولة أمريكية لحظر انتشار الأسلحة النووية هي خطة باروخ⁽¹⁾. أدخلت الخطة مفهوم أدلة رهيبة على أن الولايات المتحدة قد أدخلت أكثر الأسلحة المشؤومة التي عرفها الإنسان آنذاك، القنبلة الانشطارية. كانت أول محاولة أمريكية لحظر انتشار الأسلحة النووية هي خطة باروخ. أدخلت الخطة مفهوم "الملكية الدولية وإدارة جميع مرافق الطاقة الذرية والمواد الانشطارية". وكانت الخطة، التي عُرضت على الأمم المتحدة في عام 1946، أول خطة تتضمن فرض عقوبة لا تخضع لمجلس الأمن الدولي، للدول التي صنعت أو امتلكت أو استخدمت أسلحة ذرية. كما وصفت الإجراءات العقابية ضد أي دولة لم تلتزم بالخطة هو الوصفة الوحيدة من نوعها في تاريخ عدم الانتشار. ومع ذلك، كانت طبيعة العقوبة، لم يتم توضيحها في خطة باروخ⁽²⁾.

كان الاتحاد السوفيتي والكتلة الشرقية حجر العثرة الرئيسي لمؤسسة خطة باروخ. كان الاتحاد السوفيتي غير راغب في التخلي عن خيار تطوير أسلحة نووية، ما لم تدمر الولايات المتحدة على الفور جميع أسلحتها النووية الموجودة. ومع ذلك، لم تكن الولايات المتحدة راغبة في إزالة أسلحتها النووية إلا بعد سريان مفعول مشروع باروخ الذي عُدَّ مشروعاً محكماً للسيطرة النووية الدولية⁽³⁾.

تخلت الولايات المتحدة لاحقاً عن مشروع باروخ بسبب عدم تعاون الاتحاد السوفيتي مع المشروع في الأمم المتحدة. حيث كان والكتلة الشرقية بمثابة حجرة عثرة أمام تنفيذه، ولم يكن

راغباً في في التخلي عن خيار تطوير الاسلحة النووية ، ما لم تدمر الولايات المتحدة على الفور جميع أسلحتها النووية الموجودة. ومع ذلك ، لم تكن الولايات المتحدة راغبة في إزالة أسلحتها النووية إلا بعد سريان مفعول المشروع (4)

تمت مواجهة فشل المشروع من خلال تمرير قانون الطاقة الذرية الأول في الكونجرس الأمريكي. الذي كان منسجماً مع مشروع باروخ. كما حظر اتفاق الأسلحة النووية لعام 1946 عمليات النقل الأمريكية لأي معلومات عن أسلحة ذرية إلى كل من الحليف وغير الحليف على حد سواء. كان هذا العمل يحمي احتكار الولايات المتحدة للتكنولوجيا الذرية ، ومنذ عام 1946 وحتى عام 1953 كانت السياسة الأمريكية بشأن الانتشار هي عدم التعاون مع أي دولة (5). تم كسر الاحتكار الأمريكي لمعلومات وتكنولوجيا الأسلحة الذرية بسرعة في عام 1949 عندما فجر السوفييت أول قنبلة انشطارية. في الوقت الذي كان فيه الأمريكيون يعتقدون أن السوفييت غير قادرين تقنياً ومالياً على تطوير برنامج أسلحة نووية. على الرغم من المحاولات الأمريكية للسرية الذرية وافتراساتها حول المتطلبات التقنية والاقتصادية اللازمة لتطوير تلك الاسلحة الخطيرة (6).

أدى تصعيد "الحرب الباردة" بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي في الخمسينيات والالتزام الأمريكي باحتواء الشيوعية إلى زيادة حجم العداء بين البلدين. رداً على تطوير استقطاب واضح بين الشرق والغرب للنظام الدولي بعد الحرب ، أذ بدأت كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي في تعزيز قدراتهما النووية الدفاعية. فقد واصلت الولايات المتحدة إجراء مزيد من البحوث وتطوير الأسلحة النووية، حتى فجرت أول جهاز هيدروجين (اندماج) في عام 1952 (7) ، تلاه في عام 1953 تفجير القنبلة الاندماجية السوفيتية (8) شكلت هذه السلسلة من الانفجارات بداية الانتشار العمودي من قبل الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة. أي الزيادة المحلية في عدد الأسلحة النووية وتوسيع قاعدة التكنولوجيا النووية الوطنية.

يبدو أن الاتحاد السوفيتي الذي أصبح نووياً أجبر الولايات المتحدة على إعادة التفكير في موقفها من عدم التعاون بشأن عدم الانتشار. تمت إعادة صياغة قانون الطاقة الذرية لعام 1946 الذي حظر نقل التكنولوجيا والمعلومات النووية فيما بعد من أجل السماح بنقل المواد النووية إلى حلفاء مختارين. كان الحظر السابق على الإفراج عن "بيانات حساسة بشأن تصميم المواد الانشطارية للحليف وغير الحليف... يعكس ثقة الولايات المتحدة في قدرتها على مواجهة القدرة النووية السوفيتية. وقد سمح تعديل عام 1955 بنقل المعلومات إلى دول الناتو بشأن خطط الدفاع النووي والخصائص الخارجية للأسلحة النووية ، وتدريب أفراد الناتو على استخدام الأسلحة الذرية الأمريكية (9).

وبقطع النظر عن الخوض في التفاصيل كثيرة حول الطريقة التي تم بها تعديل اتفاقية الطاقة الذرية لعام 1946 ، بدأت السياسة الأمريكية تجاه نقل المعلومات النووية في تفضيل التعاون مع حلفائها. حيث نص قانون تعديل عام 1958 رقم (479) على "أقصى درجة" من التعاون النووي ، مع الحلفاء الذين حققوا تقدماً كبيراً في مجال التكنولوجيا النووية. وكان من المفترض أن يطبق القانون على بريطانيا العظمى فقط ، ولكن الفرنسيين في نهاية المطاف حصلوا على مساعدات نووية أمريكية (10) ، وكان الدافع وراء هذا الخروج عن السياسة الأصلية هو إطلاق السوفييت للسبوتنيك (Spotink) (11) الأول والثاني في عامي 1956 و 1957.

بمجرد أن بدأت الولايات المتحدة في تحرير سياسة النقل النووي للسماح بالتعاون النووي مع حلفائها في أوروبا الغربية. كما أصبح من الواضح أن نقل التكنولوجيا النووية يمكن أن يستخدم لأغراض دبلوماسية في الدول غير الأوروبية. شجع برنامج "الذرة من أجل السلام" لعام 1957 على نقل معلومات الطاقة الذرية إلى جميع الدول كوسيلة للولايات المتحدة للسيطرة على انتشار الأسلحة النووية (12) ، وساعدت سيطرة الولايات المتحدة على المنشآت النووية الأجنبية مشاركة تكنولوجيا الطاقة النووية في كسب الدعم المناهض للسوفييت من الدول الأخرى بنفس الطريقة

التي ساعدت بها المساعدات الخارجية ونقل الأسلحة . كما نتج عن برنامج "الذرة من أجل السلام" نقل المساعدات النووية الأمريكية ليس فقط إلى حلفائها ولكن إلى العديد من دول العالم الثالث ، بما في ذلك الدول شبه النووية مثل الهند ، والأرجنتين ، والبرازيل ، وجنوب إفريقيا. كما عكس الشعور الأمريكي بأن التكنولوجيا ستنتشر حتمًا ، لذلك سعت الولايات المتحدة للسيطرة على تطبيق التكنولوجيا النووية في الدول الأخرى ، على فرض أن الدول النامية في العالم لا يمكنها أن تصبح نووية ". في ذلك الوقت ، في أواخر الخمسينيات من القرن الماضي ، حيث كان معظم العالم لا يزال مستعمرًا ، وبالتالي كان تحت سيطرة حلفاء أمريكا في أوروبا الغربية⁽¹³⁾.

تأسست الوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA) ، أقدم مؤسسة دولية لمنع انتشار الأسلحة النووية ، في عام 1957 ، بالتنسيق مع برنامج الذرة من أجل السلام. كان الغرض المحدد للوكالة هو "السعي إلى تسريع وتوسيع مساهمة الطاقة الذرية في السلام والصحة والازدهار في جميع أنحاء العالم ، والتأكد قدر الإمكان من أن المساعدة التي تقدمها أو بناءً على طلبها أو تحت إشرافها أو سيطرتها في مثل هذا وسيلة لتعزيز أي أغراض عسكرية." لقد تطورت المؤسسة للوفاء بالتزام التفيتش المتعلق بالضمانات بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، و" لا تتضمن أي آليات أو سلطة تنفيذية ". ولم يتم سن الضمانات الأولى حتى عام 1961 ، ولم يتم تطبيق تلك الضمانات حتى عام 1968 حيث تم النظر في وقود مرافق التصنيع وإعادة المعالجة⁽¹⁴⁾.

مع تغير العالم بسرعة خلال فترة إنهاء الاستعمار في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي ، كان برنامج "الذرة من أجل السلام" بمثابة سابقة في النظام الدولي. وهي التي أرست الاستعداد الأمريكي لمشاركة التكنولوجيا المتقدمة مع العالم النامي. وقد ثبت صعوبة عكس هذه السابقة التي زاد تأثيرها إنهاء حالة الاستعمار خلال عقدي الخمسينيات والستينيات في عدد من الدول⁽¹⁵⁾.

أدى التنافس بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي على النفوذ السياسي إلى أضعاف الاستعمار وأنهاك بعض القوى العظمى مثل بريطانيا وفرنسا حيث واجهت كلتا الدولتين نطاقاً محدوداً من النفوذ الرسمي ، فضلاً عن التهديد بغزو سوفياتي نووي من الشرق. وساعد نقل التكنولوجيا النووية من الولايات المتحدة في تطوير أسلحة نووية في كلا البلدين. كنتيجة للتغيرات الملحة في مواقعهما العسكرية - الاستراتيجية بين القوتين العظميين وإرثهما المفقود كقوى عسكرية كبرى ، أرادت كلتا الدولتين أن تصبحا قادرتين على الدفاع عن النفس دون مساعدة أمريكية⁽¹⁶⁾.

أخطأت الولايات المتحدة في تقدير آثار برنامج "الذرة من أجل السلام" على انتشار الأسلحة النووية ، ونشر المعلومات عن الأسلحة النووية للحلفاء. إن قرار عدم التخلص من أسلحتها النووية في عام 1946 أفقدها الفترة الزمنية التي كان يمكن لها أن تحقق فيها التأثير الأحادي الأكثر فعالية على عملية الانتشار. "الذرة من أجل السلام * لكن الواقع أدى إلى تفاقم انتشار "الذرات للتدمير". "أذ لا توجد ذرتان ، واحدة مسالمة والأخرى عسكرية. إنهما ذرة واحد⁽¹⁷⁾.

كانت الولايات المتحدة قادرة على التعامل مع انتشار الأسلحة النووية في أوروبا الغربية في المقام الأول لأنها أقامت علاقات سياسية واقتصادية واستراتيجية مستقرة مع دول المنطقة. سمحت هذه العلاقات للولايات المتحدة بدمج تطوير الأسلحة النووية لأوروبا الغربية من قبل الفرنسيين والبريطانيين ونشر الأسلحة النووية الأمريكية في ألمانيا في عقيدة استراتيجية "الدفاع المشترك" عبر حلف شمال الأطلسي⁽¹⁸⁾.

سمح انتشار التكنولوجيا النووية لأغراض الطاقة للشركات النووية الأمريكية وللحكومة الأمريكية نفسها بجني الفوائد من توسيع قطاع الطاقة النووية الأوروبي. حيث امتلكت معظم الشركات النووية الأمريكية الكبرى (وستنج هاوس وجنرال إلكتريك) حصصًا كبيرة في الشركات النووية الأوروبية ومحطات الطاقة النووية "الجاهزة للاستخدام" حتى أواخر الستينيات. وقد دعمت الإدارة الأمريكية تسويق مفاعلات الماء الخفيف لهاتين الشركتين اللتان هيمنتا بحلول أواخر

الستينيات على سوق المفاعلات التجارية الدولية. وكانت معظم الدول الغربية ، على الرغم من محاولاتها الشرسة لتطوير مفاعلاتها الخاصة التي تقلل من اعتمادها على الولايات المتحدة في خدمات التخصيب والصيانة ، وافقت في النهاية على مفاعل الماء الخفيف. استمرت الهيمنة الأمريكية في المفاعلات وتجارة التخصيب حتى السبعينيات ، مما سمح للولايات المتحدة في ذلك الوقت بالسيطرة من الناحية الفنية على برامج الطاقة النووية المحلية في أوروبا الغربية⁽¹⁹⁾.

أثبتت المرحلة الأولى من ملحمة الانتشار النووي أنه من الصعب على الولايات المتحدة أن تتعامل مع مشكلة كانت مسؤولة عنها جزئياً. ومع حلول منتصف الستينيات ، أصبح من الواضح أن القبول الأمريكي لظهور قوتين نوويتين مستقلتين في أوروبا يمكن أن يؤدي إلى انتشار نووي محتمل لألمانيا الغربية وإيطاليا وربما اليابان ، وهي ثلاث من أكثر القوى النووية المحتملة التي يخشى منها. بالنظر إلى الماضي ، من الواضح أن تطوير المزيد من القوات النووية المستقلة في أوروبا سيستمر ، على الأرجح ، إذا لم تتمكن الولايات المتحدة من ضمان ضمانات أمنية كافية ضد قوات الاتحاد السوفيتي. وإذا فشلت الولايات المتحدة في تقديم ضمانات أمنية موثوقة ، فلن تتمكن من معاقبة دول أوروبا الغربية بشكل كافٍ لتطويرها قوات نووية ، دون معاقبة بأثر رجعي للبريطانيين والفرنسيين ، أو دون تهديد استقرار حلف الناتو. ومن المستبعد للغاية أن موفقاً حازماً بشأن عدم الانتشار مثل عدم التعاون كان يمكن أن يمنع بشكل فعال البريطانيين والفرنسيين من تطوير قواتهم النووية⁽²⁰⁾.

كان البريطانيون قد أحرزوا تقدماً كبيراً في المجال النووي قبل وبعد الحرب العالمية الثانية. كما كان لهم دور فعال في مساعدة الولايات المتحدة على تطوير قدرتها النووية في مشروع مانهاتن. في حين لم تتلق فرنسا قط المعلومات التقنية التي تلقتها بريطانيا من الولايات المتحدة الأمريكية لنقل وقود اليورانيوم عالي التخصيب ، ما أدى إلى تسريع وتيرة تطوير الأسلحة النووية الفرنسية⁽²¹⁾. كما لم تمنع سياسة عدم الانتشار الأمريكية الاتحاد السوفيتي أو فرنسا أو بريطانيا العظمى من تطوير قوات نووية⁽²²⁾. ومع ذلك ، قد يكون النفوذ الاستراتيجي والاقتصادي الأمريكي في اليابان وألمانيا الغربية وإيطاليا قد منع تطوير الأسلحة النووية في دول المحور السابقة ، وليس سياسة عدم الانتشار.

خلال المرحلة الأولى من الانتشار النووي ، مهدت عمليات النقل الأمريكية لتكنولوجيا ومواد الطاقة النووية الطريق أيضاً لتطوير القدرات النووية في الدول "شبه النووية" الحالية. كما ساعدت المنافسة التجارية الأمريكية مع الصناعة النووية في أوروبا الغربية وكندا بشكل غير مباشر في إنشاء موردين نوويين بديلين للدول "شبه النووية". كان التعاون الفرنسي مع إسرائيل لبناء مفاعل ديمونا المنتج للبلوتونيوم (Plutonium) في عام 1957 أول حالة لنقل التكنولوجيا النووية الأوروبية إلى دولة ثالثة⁽²³⁾. رفضت الحكومة الأمريكية الصفقة بشدة ، لكنها لم تكن مستعدة لفرض عقوبات على الفرنسيين أو الإسرائيليين لانتهاكهم الثقة الأمريكية. تم القبض على إسرائيل وفرنسا في وسط أزمة السويس ، بينما استمر احتلال فرنسا للجزائر ووجود إسرائيل في الشرق الأوسط⁽²⁴⁾. وهكذا تم تحفيز كليهما ليصبحا حلفاء في عمل واع لانتشار الأسلحة النووية. بالنسبة للولايات المتحدة ، كان هذا العمل هو الحادثة الأولى لانتشار الأسلحة النووية التي لم يكن لها سيطرة مباشرة عليها.

المرحلة الثانية : (1964 – 1974)

على الرغم من التورط الفرنسي في برنامج الأسلحة النووية الإسرائيلي والتورط الأمريكي في برنامج الأسلحة النووية الفرنسي والبريطاني ، فإن المساعدة النووية السوفيتية للصين والانفجار اللاحق لجهاز نووي صيني كان بمثابة نقطة التحول في سياسة عدم الانتشار الأمريكية. ففي عام 1965 ، تم إخراج الانتشار النووي من سياق الرقابة العامة على التسلح ووضعه في فئة خاصة به. وقبل معاهدة عدم الانتشار لعام 1970 ، تمت معالجة مسألة الأسلحة النووية بالاقتران مع الحد من الأسلحة ونزع السلاح ومفاوضات عدم التسلح التي كانت تهدف

تحديدًا إلى الحد من المناطق العالمية التي يمكن فيها نشر الأسلحة النووية واختبارها⁽²⁵⁾. ولعل معاهدات عدم التسلح التي تم التفاوض عليها في أواخر الخمسينيات وطوال الستينيات كانت من أهداف الولايات المتحدة الخاصة بسياسة عدم الانتشار النووي ونزع السلاح⁽²⁶⁾

- 1- معاهدة أركتيكا (Arctic) عام 1959 : التي حظرت صناعة وتركيب الأسلحة النووية أو التكنولوجيا المتعلقة في صناعة السلاح النووي في أنتاركتيكا .
- 2- معاهدة الحظر الجزئي للتجارب المحدودة عام 1963 : التي حظرت تجارب الأسلحة النووية أو أي انفجار نووي في الغلاف الجوي وتحت الماء وفي الفضاء الخارجي .
- 3- معاهدة تلاتيلولكو (Tlatililco) عام 1967 : جعلت هذه المعاهدة من أمريكا اللاتينية منطقة خالية من الأسلحة النووية في النظام الدولي حيث يحظر على جميع الأطراف المشمولة في المعاهدة تطوير أو تركيب أسلحة نووية مقابل عدم تعرض هذه الأطراف إلى أي تهديد أو هجوم من قبل الدول الحائزة للسلاح النووي .
- 4- معاهدة الفضاء الخارجي عام 1967 : التي حظرت تركيب الأسلحة النووية وغير النووية في المدار الجوي حول الأرض .

لم تكن معاهدات الحظر الجزئي للاختبارات مهمة بالنسبة للولايات المتحدة ، بصرف النظر عن معاهدة تلاتيلولكو ، التي استلهمت إقليميًا من الخوف من انتشار الأسلحة النووية لأمريكا اللاتينية من قبل القوى العظمى ، إذ لم يكن هناك نظام دولي لعدم الانتشار، ماعدا الوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA) ، التي تأسست عام 1957 ، فهي الوكالة الدولية الوحيدة التي تهدف تحديدًا إلى وضع معايير دولية لاستخدامات التكنولوجيا النووية للطاقة ، والبحث الطبي والعلمي ، وإجراء عمليات التفتيش الوقائية للمرافق النووية الوطنية. خارج هذه المؤسسة بسلطاتها المحدودة ، لهذا ظلت مسؤولية الانتشار النووي في مجال السياسات الوطنية الفردية⁽²⁷⁾.

ومع حلول منتصف الستينيات ، بدأت الإدارة الأمريكية بقبول مفاهيم عدم الانتشار وتطوير الدول التي تمتلك أسلحة نووية ، حيث أدى الانفجار الصيني في عام 1964 ومشروع ديمونا الفرنسي - الإسرائيلي إلى إجبار الإدارة الأمريكية إلى النظر في قضية الانتشار النووي بعيدًا عن المجال العام للحد من التسلح⁽²⁸⁾.

بعد الانفجار الصيني عام 1964 قدمت اللجنة الرئاسية الخاصة بالانتشار النووي تقريراً إلى الرئيس جونسون⁽²⁹⁾، خلص إلى أن انتشار الأسلحة النووية، يشكل تهديدًا خطيرًا بشكل متزايد لأمن الولايات المتحدة . إن القدرات النووية الجديدة ، مهما كانت بدائية وبغض النظر عما إذا كانت تحتفظ بها دول صديقة للولايات المتحدة ، ستضيف التعقيد وعدم الاستقرار إلى التوازن الرادع بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ، وتزيد من الشكوك والأعمال العدائية بين الدول المجاورة ، وتضع الاقتصاد المسرف. أعباء على تطلعات الدول النامية ، وتعيق المهمة الحيوية للسيطرة على الأسلحة والحد منها في جميع أنحاء العالم وتشكل في النهاية تهديدات عسكرية مباشرة للولايات المتحدة⁽³⁰⁾.

قدمت الولايات المتحدة في آب عام 1965 ، المسودة الأولى لمعاهدة عدم الانتشار إلى مؤتمر الأمم المتحدة الثماني عشر لنزع السلاح (ENDC) وعارض السوفييت المسودة الأولى لأنها دعت إلى إنشاء قوة نووية متعددة الأطراف في أوروبا. كما عارضت دول عدم الانحياز بقيادة الهند المسودة لأنها تركت عبء عدم الانتشار على عاتقها ، من خلال

إجبارها على التنازل عن الخيار النووي دون صيغة موثوقة لضمانات أمنية من القوى العظمى. وكان يُفترض أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ستنشئ نظاماً دولياً لوقف حيازة وتطوير الأسلحة النووية والتكنولوجيا المعاد تدويرها على الصعيد الوطني (31).

كانت الاستجابة النهائية من المجتمع الدولي لمعاهدة عدم الانتشار إيجابية. وقد انعكس هذا في الأغلبية الساحقة من الدول التي انضمت إلى المعاهدة. وكانت بعض الدول التي لم تصادق على المعاهدة تدرك جيداً العواقب طويلة المدى التي قد تترتب على المعاهدة على تطوير قواتها العسكرية ، في مناطقها وفي النظام الدولي ككل. كانت هذه الدول تدرك جيداً حقيقة أنه لا يمكن فعل الكثير لمنعها من تطوير أسلحة نووية ، بسبب التقدم النسبي الذي حققته كل دولة في الحفاظ على بنية تحتية نووية قابلة للحياة. كما كانت فعالية معاهدة عدم الانتشار محدودة للأسباب التالية (32).

1- يحق لجميع الدول الموقعة الانسحاب من المعاهدة دون أي وعد أو تهديد بالانتقام.
2- على الرغم من أنه من المتوقع أن تلتزم الدول الموقعة على المعاهدة بلوائح الوكالة الدولية للطاقة الذرية الوقائية ، في حالة رفض دولة ما الامتثال ، لا تنص المعاهدة على أي شكل من أشكال الإجراءات العقابية المتعددة الأطراف. "لا يمكن فرض الضمانات".

3- على الرغم من أن المادة السادسة من المعاهدة تدعم نزع سلاح القوى العظمى ، فإن المعاهدة لا تنص على حوافز أو إجراءات عقابية استجابة للتقدم المحرز في تدابير نزع السلاح التي تتخذها القوى العظمى.

4- تبلغ مدة المعاهدة 25 عامًا ، وبعدها ستكون أي دولة لديها بنية تحتية كبيرة للطاقة النووية قادرة على تطوير أسلحة نووية.

5- لا تحدد المعاهدة شكل التكنولوجيا النووية التي لا يجوز نقلها بين الدول. إنه يحظر فقط نقل الأجهزة المتفجرة والأسلحة وليس الروابط الأساسية في دورة الوقود.

6- يجب أن يواكب تطبيق نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية باستمرار التغيرات في الصناعة النووية حتى يظل فعالاً. وهذا يتطلب التنسيق بين الوكالة الدولية للطاقة الذرية والصناعة النووية.

7- عمليات التفتيش الوقائية لا تؤدي إلا إلى توفير "تحذيرات في الوقت المناسب" بشأن إمكانية تطوير الأسلحة. "ومع ذلك ، فإن مراقبة وحصر المواد النووية الخاضعة للضمانات هي مسؤولية وطنية مع الوكالة (الوكالة الدولية للطاقة الذرية) التي تعمل كمدقق للإجراءات والحسابات.

8- تميز المعاهدة ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من خلال مطالبتهم بالخضوع لعمليات التفتيش الوقائية مع السماح للدول النووية الخمس بتشغيل منشآت نووية دون فرض عمليات تفتيش وقائية.

9- الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة هما الدولتان الوحيدتان اللتان تدعمان بقوة تقديم نص المعاهدة بينما من المحتمل أن تقوم الدول الأخرى بتعديله أو استكمالها بإجراءات وآليات أخرى.

10- لا تغير المعاهدة الحوافز السياسية لتطوير أسلحة نووية لأسباب تتعلق بالأمن القومي.

واستناداً إلى نقاط الضعف الأساسية العشر هذه في نظام عدم الانتشار الذي أرسته هذه المعاهدة ، من الواضح أن المعاهدة وحدها لم تكن مناسبة للسيطرة على الانتشار النووي. وقد أضاف التحيز الواضح في المعاهدة إلى حوافز "الدول النووية القريبة" لسعيها لتطوير قدراتها النووية.

كانت معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية نتيجة لعملية مفاوضات استمرت خمس سنوات بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة. ومع ذلك ، أثبتت المعاهدة أنها غير فعالة في منع انتشار المزيد من الأسلحة النووية ، كما أظهر الانفجار الهندي عام 1974. بالإضافة إلى ذلك ، أشارت بعض الدول التي رفضت التوقيع على المعاهدة ، بما في ذلك فرنسا ، إلى أن نظاماً دولياً لمنع الانتشار قائماً على المعاهدة كان غير مجدٍ. لقد وصل الانتشار النووي أخيراً إلى نقطة اللاعودة (33).

بحلول نهاية الستينيات وحتى منتصف السبعينيات ، أصبحت الطاقة النووية والصناعة النووية التجارية هي موجة المستقبل. الجيل الأول من المفاعلات النووية التي روج لها برنامج الذرة من أجل السلام وضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية المرتبطة بها تم استبدالها بسرعة بتكنولوجيات جديدة للطاقة النووية ؛ مصانع إعادة المعالجة والتخصيب التي يقوم بها المربون والتي أدت إلى زيادة كبيرة في توافر المواد الصالحة لصنع الأسلحة. بحلول عام (1967-1968) ، اتخذت كل من ألمانيا واليابان قرارات لمتابعة تكنولوجيا المفاعلات المولدة. كما بدأ الفرنسيون والكنديون في زيادة عدد التحويلات النووية الثنائية إلى الدول "شبه النووية" ، وبالتالي أخذوا زمام المبادرة في التجارة النووية الدولية (34).

لم تعد الولايات المتحدة هي الفاعل الأكثر صلة بمحنة الانتشار النووي. حتى تم إعادة المعالجة والتخصيب في الاتحاد السوفياتي وبدأ في جذب الأوروبيين. لقد فقدت سياسة عدم الانتشار الأمريكية السيطرة الحاسمة على عمليات النقل النووية ، والضمانات ، وسرعان ما أصبحت المفاوضات الأمريكية الثنائية التدريجية حول سنوات الذرة من أجل السلام عفا عليها الزمن. وقد ضعفت قدرتها السابقة على إدارة التكنولوجيا النووية من جانب واحد بسبب الحاجة إلى إجماع واسع النطاق و "استمرارية المعرفة" بين "بارونات" الطاقة النووية الرئيسية في أوروبا واليابان وكندا (35).

خلال المرحلة الأولى من انتشار الأسلحة النووية ، تغيرت السياسة الأمريكية من سياسة عدم النقل إلى نقل المواد والمعلومات النووية كنتيجة مباشرة للأسلحة النووية السوفيتية. يعكس برنامج "الذرة من أجل السلام" الحماس الأمريكي لمستقبل الطاقة النووية ومصالحها الاقتصادية في نمو التجارة النووية. نتج عن الجيل الأول من عمليات النقل النووية الأمريكية انتشار الأسلحة النووية لبريطانيا العظمى وفرنسا وخلق جيل ثانٍ أكثر قوة من التكنولوجيا النووية في الدول التي تلقت المساعدة النووية الأمريكية لأول مرة (36).

لم تكن المرحلة الثانية من الانتشار النووي التي حددها الانفجار النووي الصيني وتطوير الدولة الحائزة للأسلحة النووية الخامسة نتيجة لسياسة النقل الأمريكية. كانت نتيجة المساعدة النووية السوفيتية للصين مماثلة للمساعدات الأمريكية لبريطانيا العظمى. في عمليات النقل السوفياتي إلى جيرانها في أوروبا الشرقية ومصر ، وبين عامي (1955-1958) ، فشل السوفييت في تطبيق الضمانات. مع أن الاعتقاد الذي كان سائداً أن السوفييت لديهم سيطرة سياسية كافية على برامج مصر النووية. وكان الهدف السياسي لسياسات النقل لكلا البلدين هو خلق تضامن نووي مع شركاء "جديرين بالثقة". كما كانت الولايات المتحدة متراحة إلى حد ما فيما يتعلق بالسيطرة على عمليات نقل الأسلحة النووية إلى أصدقائها المقربين. على افتراض أن أصدقائهم لن ينقلبوا عليهم ، في ظل عدو مشترك (37).

دفع التراجع الصيني عن نواياها بعدم تطوير أسلحة نووية والانسحاب اللاحق من دائرة النفوذ السوفيتي موسكو إلى إعادة التقييم سياستها الخاصة بالتصدير النووي. مباشرة بعد الانفجار

الصيني ، طالب السوفييت جميع الدول التي تتلقى تقنياتها بإعادة الوقود من المفاعلات الخمسة عشر إلى الاتحاد السوفيتي. الذي وضع نمطاً من الصادرات النووية أكد أنه لا يمكن لأي من المستفيدين من مساعداتها النووية تكرار تصرفات الصينيين ، قبل أن تدرك الولايات المتحدة التأثير الذي أحدثه برنامج الذرة من أجل السلام ودعم جهود الطاقة النووية الأوروبية وانتشار الأسلحة النووية. لذا مهدت السياسة الأمريكية وبدون قصد ، الطريق لمزيد من انتشار الأسلحة النووية ، وعلى مستوى آخر ، دعمت بوعي تطوير سوق نووية عالمية تنافسية ، والتي فقدت فيها زمام المبادرة بشكل متزايد (38).

عملت سياسة عدم الانتشار الأمريكية إما على رفض أو الموافقة على نقل المواد والمعدات النووية إلى دول أخرى ، ودعمت منذ الخمسينيات من القرن الماضي ، الاستخدامات "السلمية" للتكنولوجيا النووية ، وفي عام 1964 ، أدانت الزيادة في عدد الدول التي تمتلك أسلحة نووية ، بما يتجاوز العدد الحالي البالغ خمسة. استخدام التكنولوجيا النووية ، من خلال سياسة عدم الانتشار الخاصة بها ، وأدت دوراً أساسياً في إنشاء شبكة من المؤسسات الدولية التي يكون فيها "إجماع واسع النطاق"، ويمكن إنشاء "استمرارية المعرفة" فيما يتعلق بنشر التكنولوجيا النووية بين الموردين الرئيسيين. (39).

كانت الجوانب التقنية للانتشار النووي هي المجال الأول الذي تم فيه السعي إلى توافق الآراء واستمرار المعرفة. المواد اللازمة لإنتاج القنابل الانشطارية هي أو البلوتونيوم. يمكن تصنيع هذه المواد إما في مفاعلات الأبحاث الموجودة في أي جامعة مجهزة بمفاعل أبحاث ، أو في "الواجهة الأمامية" لتخصيب اليورانيوم أو خطوات إعادة المعالجة "الخلفية" لدورة الوقود النووي. إن البنية التحتية لدورة الوقود الكاملة لتطوير الطاقة النووية كافية لإنتاج المواد الانشطارية ، ولكنها ليست ضرورية. بعبارة أخرى ، الدول التي لا تملك الموارد المالية أو التقنية لتشغيل محطة للطاقة النووية ليست عاجزة عن تطوير أسلحة نووية. قد تختار دولة ما استخدام البلوتونيوم من مفاعل الأبحاث ، وهو أقل تكلفة بكثير ولا يتطلب مجتمعا علمياً أو تقنياً كبيراً (40).

تم اقتراح معايير عدة حسب الضرورة لتطوير تكنولوجيا مقاومة الأسلحة وهي (41) :

أولاً : تجنب إغراء المصدرين لخفض تكلفة الوحدة / رأس المال المفاعل المؤبد ، وبالتالي إبقاء هذه التكنولوجيا خارج النطاق السعري للعملاء المحتملين . (يعتبر المفاعل المؤبد من أخطر تقنيات الطاقة النووية ، لأنه ينتج بلوتونيوم أكثر مما يستهلك ، مما يزيد من كميات البلوتونيوم المتاحة للتحويل).

ثانياً : تطوير مرافق دورة الوقود التي تكون مقاومة للانتشار من خلال توفير :

- 1- لا يوجد بلوتونيوم نقي في التخزين.
 - 2- لا يوجد بلوتونيوم نقي في أي نقطة وسيطة.
 - 3- لا توجد طريقة لإنتاج البلوتونيوم النقي من خلال تعديل العملية.
 - 4- لا توجد طريقة لإجراء تعديلات على المعدات.
 - 5- زيادة مقدار الوقت المطلوب للتحويل لإعطاء الوقت الكافي للاستجابة.
 - 6- الترتيبات المؤسسية متعددة الجنسيات لبحث وتطوير تكنولوجيا دورة الوقود الجديدة.
- إحدى المشاكل الرئيسية التي يطرحها العنصر التقني هي الافتقار إلى التقييس التقني في التجارة النووية. أصبحت الآن إمكانية تسويق دورات وقود أقل مقاومة للانتشار أعلى من ذي قبل. من غير المحتمل أن يحدث التوحيد القياسي ما لم يتم التحكم في مستوى المنافسة بين موردي التكنولوجيا النووية إلى الحد الذي يمكن أن يحدث فيه التوحيد ، أو حتى يتم التحكم في بيع التكنولوجيا النووية من قبل هيئة دولية مركزية (42).
- وأخيراً تم تعريف الانتشار النووي على أنه مشكلة فنية يجب أن يكون لها حل تقني. فالحلول التقنية لا يمكن أن تطورها دولة بمفردها ، لذا تم تشكيل مجموعة لندن للموردين

في عام 1977 والمؤتمر الدولي لتقييم دورة الوقود (INFCE) ، الذي بدأ اجتماعاته بين عامي (1977-1978) لتقييم التطورات التقنية الحديثة في تكنولوجيا دورة الوقود.

الخاتمة

أثبتت سياسات عدم الانتشار الأمريكية أنها أقل فعالية في منع نقل التكنولوجيا النووية القابلة للانتشار وأكثر فاعلية في زيادة معدل حدوث الانتشار النووي. قرار الإفراج عن أسلحة ذات صلة بالمعلومات لبريطانيا و زادت المواد المستخدمة في صنع الأسلحة إلى فرنسا من وتيرة تحويل هذه الدول إلى أسلحة نووية. ساعدت النوايا الحسنة لبرنامج "الذرة من أجل السلام" على توفير التكنولوجيا النووية الأساسية لأكثر من الدول الأوروبية ، ووضعت مثلاً للدول الأخرى ، مثل فرنسا ، لتوفير التكنولوجيا النووية لإسرائيل. وأخيراً ، سياسة نقل الأسلحة النووية الأمريكية أدى بشكل غير مباشر إلى تطوير جيل ثان من المفاعلات التجارية وتكنولوجيا إعادة المعالجة والتخصيب.

كان لتطوير خمس دول تمتلك أسلحة نووية بين عامي (1946-1964) تأثير أقل على الانتشار النووي من تطوير أكثر من خمس دول مستعدة وقادرة على نقل التكنولوجيا النووية من أجل الربح. وازدهر تسويق التكنولوجيا النووية في أواخر الستينيات على الصعيدين المحلي والدولي ، كما حدث في المنافسة على مبيعات المفاعلات في الدول "شبه النووية". وقد كان لذلك تأثير أكبر على وتيرة الانتشار النووي.

كان النهج الأمريكي تجاه عدم الانتشار مضطراً حتماً إلى التغيير من نهج أحادي الجانب إلى نهج طلب تعاون الدول الأربع الأخرى التي تمتلك أسلحة نووية ومصدري التكنولوجيا النووية الرئيسيين. وكانت سياسة عدم الانتشار الأمريكية بحلول بداية السبعينيات في حاجة ماسة إلى إعادة التقييم وإعادة الصياغة بسبب تأثير السياسة على قدرة الولايات المتحدة على تحقيق أهدافها المعلنة في عدم الانتشار.

لقد استغرق الأمر ما يقرب من عقدين من الزمن قبل أن تدرك الولايات المتحدة أنه مع تغير مجال الانتشار النووي من السياق المتوقع للصراع الاستراتيجي بين الشرق والغرب ، لم يعد نقل التكنولوجيا النووية للأغراض السياسية أمناً كما كان خلال المرحلة الأولى من الانتشار النووي. أذ أيقظت ملحمة الانتشار خلال منتصف الستينيات الولايات المتحدة بأن أمنها يمكن أن يكون مهدداً من خلال تطوير ، أسلحة نووية في دول مثل الصين وإسرائيل التي كانت خارج علاقة الخصومة الأمريكية - السوفيتية. كما أدركت الولايات المتحدة حقيقة أنها لم تعد المورد الوحيد للتكنولوجيا والمواد النووية في النظام الدولي.

أن دخول العالم الثالث إلى دائرة الانتشار النووي وموثوقيتها وتفضيلها لتكنولوجيا الطاقة النووية في أوروبا الغربية وكندا لم يكن متوقعاً من قبل صانعي السياسة الأمريكية إذ التزمت الولايات المتحدة بنشر التكنولوجيا النووية للطاقة والبحث الطبي والعلمي. وقد حال هذا الالتزام نظرياً دون الاعتراضات الأمريكية على الاتفاقيات النووية الثنائية بين الدول الأخرى ذات السيادة. لذلك ، يجب أن تتكيف سياسة عدم الانتشار الأمريكية ونهج الحفاظ على نظام عدم الانتشار مع التغييرات الهيكلية في التكنولوجيا النووية ، والتغييرات التقنية في أنواع التكنولوجيا المتاحة ، والتغييرات في البيئات السياسية التي تم فيها نقل الجيل الجديد من التكنولوجيا النووية.

الهوامش

- (1) خطة باروخ : اقترحاً أمريكياً تم تقديمه الى لجنة الطاقة الذرية التابعة للأمم المتحدة وبدعم من بريطانيا وكندا في 14 / حزيران عام 1946 تضمن إنشاء منظمة دولية لتنظيم استخدام الطاقة الذرية ، لكنه واجه رفضاً سوفيتياً لحشيته من احتكار الولايات المتحدة للطاقة النووية . لمزيد من التفاصيل ينظر :

- Waqar Zaidi and Allan Dafoe ,Lesson From The Baruch Plan for Nuclear Weapons , Center for Governance of Future of Humanity Institute University of Oxford , 2021, P.13.
(2) Ibid, P. 13.
- (3) Documentary History of Arms Control and Disarmament (Washington, D.C.: U.S. Arms Control and Disarmament Agency, 1973, P.23.
(4) Waqar Zaidi and Allan Dafoe, Op.Cit, P.21.
- (5) United Nations ,General Assembly, Official Records First Committee, 1946 the Meeting , New york, 1973, p.243.
- (6) Vladimir Shamberg, the Soviet Atomic Bomb, United State Air Force Academy , Colorado Spring, 2001, Pp.35- 55.
- (7) Lars Erik De Geer, The Radioactive, Signature Of the Hydrogen Bomb, Science and Global Security , Vol.2,United State,1991, PP.351- 361.
- (8) German A. Goncharov, Beginnings Of the Soviet H- Bomb Program, Physics Today , American Institute, of Physics, November 1996.p.50- 54.
- (9) Documentary History of Arms Control and Disarmament, Washington, D.C.: U.S. Arms Control and Disarmament Agency, 1973. P.27.
- (10) William Bader, American Non-proliferation Policy, New York: Pegasus Press, 1970, p. 25.
- (11) سبوتنك ، برنامج الفضاء السوفيتي الخاص بإطلاق الأقمار الصناعية المعروفة سبوتنك 1 و سبوتنك 2 ، بدأ هذا البرنامج في تشرين الأول عام 1957 عندما أطلق الاتحاد السوفيتي أول قمر صناعي الى المدار الأرضي ،وقد عد الزعيم خروشييف هذا الانجاز بمثابة بيئة علمية وعسكرية لاستباق السوفييت للدول الرأسمالية في هذا المجال أنظر:
The Encyclopedia of American Foreign policy , Edited by : Glenn Hasted, New York ,facts on file,Inc,2004.P.453.
- (12) William Bader, Op.Cit, P.31-32
- (13) للاطلاع على مزيد من التفاصيل عن هذا البرنامج ينظر :
- Richard G. Hewlett and Jack M.Holl, Atoms for Peace and war (1953-1961), University of California Press, California, 1989, PP.299-271.
- (14) Lewis Dunn, Controlling the Bomb, New Haven: Yale University Press, 1982 p. 69.
- (15) Everyone* s United Nations, United Nations. New York, 1979.P.23.
- (16) Gompert, et al. Nuclear Weapons and World Politics. New York, McGraw-Hill Book Company, 1977.P.57.
- (17) Lewis Dunn, Op.Cit, P.75.
- (18) Rogers and Cervenka. The Nuclear Axis. New York, Julian Feiedman Books, 1978.P.48.
- (19) Nau, Henry. National Politics and International Technology. John Hopkins University Press, 1974. P.63.
- (20) Rogers and Cervenka , Op. Cit, P.341.
- (21) Pringle Peter and James Spigelman, Nuclear Barons, New York, Holt, Rinehart and Winston, 1981.P.87.
- (22) Quester George H. The Politics of Nuclear Proliferation, John Hopkins University Press, Baltimore, 1973, P.202.
- (23) James D. Harden, Israel Nuclear Weapons and War in the Middle East , Thesis Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the degree of master of Science, Analysis from the Naval Postgraduate School, United State, 1997, P.16-20.
- (24) Ibid, P. 44-53.

(25) Rosecrans, R. The Dispersion of Nuclear Weapons, Columbia University Press, New York, 1967. P.92.

(26) SIPRI. Nuclear Proliferation Problems. Cambridge, The MIT Press, 1974. P.87.

(27) لمزيد من التفاصيل عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية ينظر :

David Fischer, History Of the International Atomic Energy Agency The First Forty Years , A fortieth anniversary publication , Vienna, 1979.

(28) Bares , Louis. Apocalypse; Nuclear Catastrophe in World Politics. . Chicago: Chicago Printing, 1979, Pp. 137-40.

(29) ليندون بينز جونسون (1908-1973) الرئيس (36) للولايات المتحدة واحد أبرز شخصيات الحزب الديمقراطي ولد عام 1908 ، عمل في الكونغرس الأمريكي لفترة طويلة تولى منصب نائب الرئيس (37) ، ثم تولى الرئاسة الأمريكية بعد اغتيال جون كينيدي عام 1963 ، وانتخب للرئاسة عام 1964 ، عُرف بإصداره تشريعات المجتمع العظيم من ضمنها قانون الحقوق المدنية ، وقانون الرعاية الصحية لكبار السن وقانون الرعاية الصحية للفقراء ، وبرنامج دعم التعليم ومحاربة الفقر ، وفي عهده ازداد عدد القوات الأمريكية من (160000) جندي أمريكي عام 1963 الى (550000) جندي عام 1968 . عُرف بقوة شخصيته ، توفي في 22 كانون الثاني عام 1973. أنظر:

The presidents A Reference History , Edited by : Henry F. Graff, 3Edition , New York , Charlie's sons- Thomson Gale, 200, Pp.497-498.

(30) Brian Healy and Arthur Stein, The Balance of Power in International History Theory AND Reality Center for International Studies, Cornell University, New york , PP.33-59.

(31) Pringle Peter and James Spigelman, Op.Cit, P.299.

(32) Rosecrans, R, Op.Cit, P.52.

(33), Gene Rochlin . Plutonium Power and Politics. Berkeley: University of California Press, 1980. P.144.

(34) Lewis Dunn , Op.Cit, P.89.

(35) Ibid, P. 91.

(36) Gompert, et al. Op.Cit , p.70

(37) Ibid, P.72.

(38) Richard G. Hewlett and Jack M.Holl , Op.Cit , P. 212.

(39), Joseph Yaeger , ed. Non Proliferation and U.S. Foreign Policy. Washington, D.C.: The Brookings institution, 1980, P. 201.

(40) Ibid , P. 213.

(41) Ibid, P. 217.

(42) Nau, Henry, Op. Cit, P. 91.

المصادر

1. Bares , Louis. Apocalypse; Nuclear Catastrophe in World Politics. . Chicago: Chicago Printing, 1979.
2. Brian Healy and Arthur Stein, The Balance of Power in International History Theory AND Reality Center for International Studies, Cornell University, New York.
3. Documentary History of Arms Control and Disarmament (Washington, D.C.: U.S. Arms Control and Disarmament Agency, 1973.
4. David Fischer, History Of the International Atomic Energy Agency The First Forty Years , A fortieth anniversary publication , Vienna, 1979.
5. Everyone* s United Nations, United Nations. New York, 1979.
6. The Encyclopedia of American Foreign policy , Edited by : Glenn Hasted, New York ,facts on file,Inc,2004.

7. Gene Rochlin . Plutonium Power and Politics. Berkeley: University of California Press, 1980.
8. German A. Goncharov, Beginnings Of the Soviet H- Bomb Program, Physics Today , American Institute, of Physics, November 1996.
9. Gompert, et al. Nuclear Weapons and World Politics. New York, McGraw-Hill Book Company, 1977.
10. James D. Harden, Israel Nuclear Weapons and War in the Middle East , Thesis Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the degree of master of Science, Analysis from the Naval Postgraduate School, United State, 1997.
11. Joseph Yaeger , ed. Non Proliferation and U.S. Foreign Policy. Washington, D.C.: The Brookings institution, 1980.
12. Lars Erik De Geer, The Radioactive, Signature Of the Hydrogen Bomb, Science and Global Security , Vol.2,United State,1991.
13. Lewis Dunn, Controlling the Bomb, New Haven: Yale University Press, 1982.
14. Nau, Henry. National Politics and International Technology. John Hopkins University Press, 1974.
15. The presidents A Reference History , Edited by : Henry F. Graff, 3Edition , New York , Charlie's sons- Thomson Gale, 200.
16. Pringle Peter and James Spigelman, Nuclear Barons, New York, Holt, Rinehart and Winston, 1981.
17. Quester George H. The Politics of Nuclear Proliferation, John Hopkins University Press, Baltimore, 1973.
18. Richard G. Hewlett and Jack M.Holl, Atoms for Peace and war (1953-1961), University of California Press, California, 1989.
19. Rogers and Cervenka. The Nuclear Axis. New York, Julian Feiedman Books, 1978.
20. Rosecrans, R. The Dispersion of Nuclear Weapons, Columbia University Press, New York, 1967.
21. SIPRI. Nuclear Proliferation Problems. Cambridge, The MIT Press, 1974.
22. United Nations ,General Assembly, Official Records First Committee, 1946 the Meeting , New york, 1973.
23. Vladimir Shamberg, the Soviet Atomic Bomb, United State Air Force A Academy , Colorado Spring, 2001.
24. Waqar Zaidi and Allan Dafoe ,Lesson From The Baruch Plan for Nuclear Weapons , Center for Governance of Future of Humanity Institute University of Oxford , 2021.
25. William Bader, American Non-proliferation Policy, New York: Pegasus Press, 1970.

المستخلص باللغة الانكليزية

American efforts to prevent proliferation were aimed at persuading or coercing non-nuclear states to join the non-proliferation regime by controlling the transfer of nuclear materials and technology. Perhaps the explicit goals of American non-proliferation policy were twofold: first, promoting the spread of nuclear technology for energy and scientific research, and second, preventing the development of nuclear weapons in states other than the five nuclear-weapon states. Based on this, the purpose of this study was to evaluate the role and effectiveness of American non-proliferation policy, noting the role played by some nuclear states in addressing this policy, such as the Soviet Union, China, Britain, and France. Many political and economic events after World War II prompted the American response to the possibility of further nuclear proliferation among nuclear states in Europe and Asia. Perhaps the Soviet nuclear test in 1949 and China's in 1964 were among the primary reasons that prompted the United States to pursue this policy, fearing dangerous competition in this field, not to mention the clear development of British and French nuclear capabilities. France and Germany began to meet the demands of the nuclear market by supplying countries with nuclear fuel cycles, which worried the Americans and prompted them to adopt a policy of nuclear non-proliferation. Our study traced this policy, which went through two stages detailed in the research .pages